

**الضمان الاجتماعي**  
**مجلة لمواضيع الرفاه والسياسات الاجتماعية**



تصدر عن مؤسسة التأمين الوطني

حزيران 2020  
كراس 110



## فحوى الكراسة

التفرقة العمرية بين الأجيال في عصر الكورونا  
ليئات أيلون

أزمة الكورونا وسوق العمل في إسرائيل  
لينا أهدوت

تأثير الركود الاقتصادي وسياسات الحكومة في أعقاب أزمة الكورونا على مستوى الحياة، الفقر  
وعدم المساواة  
ميري إيندفلد، أرن هيلير ولهافا كرادي

مجموعة أفكار حول الأزمة في الجهاز الصحي – مقالة رأي  
افراهام دورون

استخدام العاملين الاجتماعيين غير الرسمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
منى خوري - كسابري عديت بليت - كوهين، راحيل شنهاف-جولديبرغ وفاي ميشنا

الدكاء العلاجي: توجه جديد لفهم عناصر الرعاية التمريضية ذات الجودة  
يافيت كوهين



## تلخيص الأبحاث



## التفرقة العمرية بين الأجيال في عصر الكورونا

ليئات أيلون<sup>1</sup>

جعلت الكورونا، أو باسمها العملي، COVID-19، الجمهور يواجه ظاهرة قديمة – جديدة، هي التفرقة العمرية تجاه الأشخاص المسنين. زاد وصف جمهور كامل من الأشخاص المسنين بأنهم عرضة للإصابة والحاجة، من ظاهرة التفرقة العمرية تجاه الأشخاص المسنين والتقاطب بين الأجيال. بالمقابل، لم يتغير الإدراك الجماهيري لموضوع التقدم في السن فحسب، وإنما أصبحت الممارسات المرتبطة بالعمر الزمني، والناعبة من هذا الإدراك، أكثر انتشاراً وشيوعاً، وبضمن ذلك إعطاء الأفضلية للعلاجات الطبية بحسب العمر. تتحدث هذه المقالة عن الحاجة إلى التغيير المجتمعي من أجل العيش في عالم لكل الأعمار، حتى في عصر الكورونا.

## أزمة الكورونا وسوق العمل في إسرائيل

ليئا أهدوت<sup>2</sup>

وباء الكورونا هو أزمة جهازية بدأت في الحلبة الصحية، لكنها سرعان ما انزلقت، بصورة شبه فورية، إلى الحلبة الاقتصادية. تستعرض هذه المقالة التوجهات الأساسية في سوق العمل منذ بدء تفشي الوباء وحتى تطبيق المرحلة الأولى من استراتيجية الخروج من الأزمة خلال النصف الثاني من شهر نيسان 2020، أنماط ردّة الفعل من طرف المشغلين على سياسات الحكومة لكبح تفشي الوباء والسياسات التي اتبعتها الحكومة من أجل ضمان الدخل للعاملين الذين تم فصلهم عن مكان عملهم، بالأساس من خلال توسيع نطاق دائرة المستحقين لمخصصات البطالة. على خلفية الاستخدام واسع النطاق والحصري تقريبا الذي قام به المشغلون لمنظومة إخراج العمال إلى إجازة قسرية غير مدفوعة الأجر، فإن هذه المقالة تناقش حسنات وسيئات هذه المنظومة في أيام الروتين، وخصوصاً في أزمة الكورونا التي تم التعامل معها على أنها "حدث ناتج عن قوى خارقة". كذلك، فإنها تشير إلى بعض من نقاط الضعف التي ميّزت ردّة فعل الحكومة، بالأساس في كل ما يتعلق ببلورة تسويات مكتملة مع المشغلين تهدف إلى الحدّ من نطاق استخدام الإجازة غير مدفوعة الأجر وتقديم الحلول اللائقة والمتساوية في إطار تأمين البطالة لكل العاملين الذين فقدوا مصدر رزقهم. في ظل حالة عدم الوضوح بالنسبة لسيرورة الوباء، المخاطر الصحية المرتبطة به ووتيرة تعافي

1 مدرسة العمل الاجتماعي على اسم لويس وغابي ويسفاد، مركز إيمباكت لأبحاث التقدم بالسن والتفرقة العمرية، جامعة بار إيلان.

2 المركز الأكاديمي روبين.

الاقتصاد وسوق العمل، يتم اقتراح وسائل وضع السياسات التالية: دعم العاطلين عن العمل ليكون بإمكانهم العودة للعمل في المراحل المتقدمة من فتح المرافق الاقتصادية من جديد، بل وحتى في نهاية السيرة من خلال تمديد فترة التسهيلات لشروط استحقاق تأمين البطالة ودفع مخصصات البطالة الجزئية لمن يندمجون في العمل بأجر منخفض؛ تقديم المساعدة أو المنح للمشغلين الذين يقومون باستيعاب مُستخدَمين تم إخراجهم إلى إجازة غير مدفوعة الأجر أو مستخدمين جدد؛ الاستثمار في الثروة البشرية من خلال التأهيل المهني للعاطلين عن العمل من ذوي المهارات والقدرات المتواضعة.

## تأثير الرّكود الاقتصادي وسياسات الحكومة في أعقاب أزمة الكورونا على مستوى الحياة، الفقر وعدم المساواة

ميري إيندفلد،<sup>1</sup> أورن هيلير<sup>1</sup> ولهافا كراي<sup>1</sup>

تعرض هذه المقالة نتائج محاكاة متعدّدة المراحل ومزدوجة (اعتمادا على قاعدتي معطيات مختلفتين)، تحاكي الحالة التشغيلية والاقتصادية للعائلات في إسرائيل في ظل الرّكود الاقتصادي الشديد الذي وقعت فيه المرافق الاقتصادية في أعقاب وباء الكورونا. من خلالها، بالإمكان التعرّف، بصورة فورية، على تأثير البطالة المتفشية على الوضع الاجتماعي (مستوى الحياة، مستويات الفقر وعدم المساواة) وعلى تأثير سياسات التسهيل من خلال مخصصات البطالة والمنح التي تم تقديمها لمختلف الفئات (المستقلين، المسنين وغيرهم) ولمختلف عشرينات الدخل على الحدّ من ارتفاع هذه المقاييس.

بحسب نتائج المحاكاة، فقد انخفض مستوى المعيشة بـ 5% تقريبا مع بدء الأزمة، وتراجع قليلا باتجاه الـ 3% مع إضافة مخصصات البطالة والمنح المختلفة. تعرض كلا المحاكاتين نسباً مختلفة من المس بالسكان، لكن بالإمكان أن نفهم من كليهما، أنه مع إضافة مخصصات البطالة والمنح المختلفة، تقلّصت نسب ارتفاع مستويات الفقر بما يتراوح بين الثلث والنصف، كما ساهمت المنحة الشاملة لمرة واحدة، أي بدون اختبارات الدخل، والتي تم تقديمها قبيل عيد الفصح العبري (500 ش.ج للأطفال، للمسنين وللمعاقين)، بالحدّ من مقاييس عمق الفقر وشدّته لدى العائلات في إسرائيل. كذلك تقلّص الارتفاع في مؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل الشاغر بعد تلقي الدعم بنحو النصف، وذلك بالمقارنة مع الوضع عند بدء الأزمة وبدون الدعم.

1 شعبة الأبحاث الاقتصادية، مديرية البحث والتخطيط، مؤسسة التأمين الوطني.



تظهر النتائج كذلك أن الفئة التي تضررت بسبب الأزمة الاقتصادية أكثر من الجميع هي الفئة العاملة – وبصورة خاصة المستقلين والعائلات التي يعمل فيها الزوجين، العائلات أحادية الأهل والعائلات الشابة. لقد دفع هؤلاء ثمناً باهظاً بالمقارنة مع بقية الفئات.

## مجموعة أفكار حول الأزمة في الجهاز الصحي – مقالة رأي

افراهام دورون<sup>1</sup>

تناقش المقالة قضيتين مركزيين: التغيير في التوجّه الاجتماعي في منظومة الخدمات الصحية وصناديق المرضى التي تقوم بتشغيلها؛ والانعطاف الحادّ في العلاقة بين البنية المؤسساتية القائمة وبين المنظومة السياسية التي من المفترض أن تكون مؤتمنة عليها.

في الماضي، كانت صناديق المرضى بصورة مبدئية، مؤسسات استهلاكية التي نشأت وأقيمت من مجموعات العمال المنظمة. كان الهدف منها أن تضمن لأعضائها المؤمنین تلقي الخدمات الطبية ورفاهيتهم. بعد المصادقة على قانون التأمين الصحي الرسمي، تمت مصادرة صناديق المرضى من الأعضاء، وانتقلت لتخضع لإدارة الدولة والى إدارات يعتبر ارتباطها، بطبيعة الحال، بالأهداف الاجتماعية ورفاهية السكّان أضعف وثاقاً. أصبحت هذه الإدارات هي الجهة التي تحدّد اتجاه تطوّر الجهاز الصحي وتوجّهاته.

جاء نقل الجهاز الصحي إلى تسوية رسمية، مرتبطاً في نفس الوقت بعدم التسييس، أي قطع العلاقة بين الجهاز الصحي والجهات ذات الطابع السياسي البحت. منذ تلك اللحظة، لم يعد هذا الأمر يهّم الأحزاب السياسية في إسرائيل كوسيلة للمناكفة والتنافس على قلب المواطن، وفقد أهميته ومكانته اللانقّة في الحلبة السياسية. هكذا تضرّر أداؤه السليم وابتدأت الأزمة التي تقع منظومة الخدمات الصحية تحت وطأتها اليوم.

على خلفية ذلك، يجب مطالبة القوى المتنافسة على تغيير توجه الدولة بالإعلان صراحة وعلى الملأ عن السياسات التي تدعمها وعن طرق تنفيذها، كما يجب عليهم الالتزام بتطبيقها. لذلك، يبدو أن إعادة التسييس، أي قبول الحسم السياسي، هي أمر الساعة.

1 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي على اسم بول برفالد، الجامعة العبرية في القدس.

## استخدام العاملين الاجتماعيين غير الرّسمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

منى خوري – كسابري<sup>1</sup> عديت بليت - كوهين،<sup>1</sup> راحيل شنهاف-جولديبرغ<sup>2</sup> وفاي ميشنا<sup>2</sup>

منذ أصبحت متاحة للجميع، أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغييراً مجتمعياً. لكن مهنة العمل الاجتماعي وطرق التواصل مع الزبائن تبلورت قبل دخول استخدامها كوسيلة مركزية للتواصل بين البشر، بسنوات طويلة. مع دمج هذه التكنولوجيات، وبضمنها البريد الإلكتروني، الرسائل النصية القصيرة، شبكات التواصل الاجتماعي، نشأت فجوة بين المعرفة التي يكتسبها العاملون الاجتماعيون بشأن طرق التواصل مع زبائنهم وبين الواقع في الميدان، والذي يشجع فيه استخدام هذه التكنولوجيات. بل وأكثر من ذلك، فإن استخدامها هو استخدام غير رسمي أو منهجي، ولذلك فإن المعلومات بشأنها ما تزال محدودة. الهدف من هذا البحث هو جمع المعلومات بشأن طرق تواصل العاملين الاجتماعيين غير الرسمية/ المنهجية مع زبائنهم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. شارك في البحث 389 عاملة وعاملاً اجتماعياً/اً من خلال استبيان محوسب عبر الإنترنت حولته إليهم نقابة العاملين الاجتماعيين عبر البريد الإلكتروني أو عن طريق الشبكات الاجتماعية.

تشير نتائج البحث إلى أنه خلال الفترة بين اللقاءات النظامية وجها لوجه، قام ثلاثة من كل أربعة مشاركين (74%) بالتواصل مع زبائنهم عن طريق البريد الإلكتروني، الرسائل النصية القصيرة أو الشبكات الاجتماعية. هذا النوع من التواصل ليس جزءاً من العلاج الرسمي/ المنهجي. أشار نصف المشاركين وأكثر إلى أنه ليست في مكان عملهم أي سياسة تتعلق بأمر استخدام هذا النوع من التواصل مع الزبائن. بل وأكثر من ذلك، قال أكثر من ربع من قاموا بالتواصل مع الزبائن بهذه الطريقة إنه لم يتم توثيق التواصل عبر الإنترنت في ملف الزبون. هذا بالإضافة إلى أنه من حيث الصفات الشخصية والمهنية، لم يتم تقريباً تشخيص أية فروق واختلافات بين العاملين الاجتماعيين من حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الزبائن.

تؤكد نتائج البحث أن هنالك حاجة، في إطار تأهيل العاملين الاجتماعيين وتحديد السياسات المصاحبة للممارسات المهنية، لإجراء بحث وفحص الجانب الأخلاقي بالنسبة لاستخدام التواصل عبر الإنترنت مع الزبائن.

<sup>1</sup> مدرسة بيروالد للعمل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، الجامعة العبرية في القدس.

<sup>2</sup> قسم العمل والرفاه الاجتماعي – جامعة تورنتو

## الدّكاء العلاجي: توجّه جديد لفهم عناصر الرّعاية التمريضية ذات الجودة

يافيت كوهين<sup>1</sup>

تستعرض هذه المقالة بحثاً قام بفحص الجانب الحسيّ/ العاطفي للعمل في الرعاية التمريضية. شاركت في البحث 20 مقدّمة رعاية إسرائيلية ذوات أقدمية خمس سنوات على الأقل في وظيفة تقديم الرعاية – في إطار قانون الرعاية التمريضية – مقابل الأجر للمسنين في بيوتهم. أجريت معهن مقابلات عمق نصف مدمجة، والتي تم تحليلها بحسب طريقة تحليل المضمون الموضوعي من أجل تحديد العناصر الحسية في تقديم الرعاية التمريضية ذات الجودة، تشخيصها، تعريفها وتحليلها.

في الغالب، أعربت مقدمات الرعاية عن مشاعر إيجابية تجاه متلقي الرعاية، كالمحبة، الاهتمام والشفقة، والتي تم تشخيصها كمشاعر عائلية. كانت المشاعر تجاه الرعاية التمريضية كمهنة متناقضة: شعور بالاستغلال، الإهانة والخجل من ذلك، وشعور بالاكتماء والاهتمام بسببه. تشخّص المقالة وتعرض الاستراتيجيات التي تتبعها مقدمات الرعاية من أجل مواجهة المشاعر المتناقضة والسلبية التي تنشأ خلال تقديم الرعاية، وتعرض نموذجاً نظرياً جديداً لتحديد عناصر الرعاية التمريضية وتشخيصها – الدّكاء العلاجي (الرعائي). يتألف الدّكاء العلاجي (الرعائي) من نوعين مختلفين من الدّكاء – الحسي والاجتماعي – وكلاهما حيويان من أجل تقديم الرعاية التمريضية ذات الجودة. تؤكّد النتائج على أهمية إعطاء الشرعية والمكانة للمشاعر المختلطة تجاه الرعاية، والتعبير عنها. على ضوء ذلك، نقترح هنا على منظمات ومؤسسات الرعاية التمريضية التي بالإمكان فيها توجيه مقدمات الرعاية لكيفية تطوير وتعزيز الجانب الحسي لوظيفة تقديم الرعاية، مواجهة ذلك وتطوير الدّكاء العلاجي الرعائي كقاعدة للرعاية التمريضية ذات الجودة.

